كتابان .... وموضوع واحد:
سوء توزيع الدخل/نظام اقتصادي بديل

أ.د. عثمان محمد عثمان *

الموضوع هو "اللامساواة" أو اختلال نمط وسوء توزيع الدخل، سواء بين فئات المجتمع الواحد أو بين مختلف مناطق العالم الجغرافية. أحيانًا يصفه البعض بغياب العدالة الاجتماعية. أما الكتابان فهما لذائعي الصيت من المفكرين:

- توماس بيكيتي: رأس المال والأيديولوجيا[1].
- جوزيف ستيجلتز: الناس القوة، والفوائد[2].

هذان الكتابان هما أحدث ما ظهر حول الموضوع، ولا يبرز عنهما أي كتاب آخر. ولكن هناك كتابين آخرين حول "الموضوع" لنفس المؤلِّفين: رأس المال في القرن الواحد والعشرين (بيكيتي)[3]، وثمن اللامساواة (ستيجلتز)[4]. ورغم أن الكتب الأربعة يشترك معها عدد غير قليل من المؤلفات في تناول مسألة توزيع الدخل، إلّا أن الكتب المشار إليها تمثل ثورة فكرية لم يظهر مثلها منذ زمن طويل. وسنعرض هنا للكتابين الأحدث وربما نجري مقارنة بين محتوياتها، ولكن سنركز على رؤيتهما لمستقبل اقتصادي بديل. كتاب رأس المال والأيديولوجيا هو "امتداد لكتاب رأس المال في القرن الواحد والعشرين". ومنذ السطور الأولى للمؤَلَّف الذي يقع في أكثر من ألف صفحة يطرح مقولة في صيغة فلسفية مؤداها أن كل مجتمع بشري عليه أن يبرر اللامساواة التي تسوده: مالم يتم إيجاد أسبابها سيواجه البناء السياسي والاجتماعي خطر الانهيار. وفي المجتمعات المعاصرة تنطوي التفسيرات التبريرية على مسائل الملكية، الانتربرينرشب، والاستحقاق (الجدارة). اللامساواة الحديثة يقال إنها مجرد نتيجة عملية اختيار حرة، يتمتع خلالها كل فرد بإمكانية الوصول إلى السوق والملكية والاستفادة تلقائياً من الثروة التي تتراكم بواسطة الأفراد الأغنياء. ومن ثم فإن

* رئيس تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الأسبق

[1] Thomas Piketty, Capital and Ideology, Harvard University Press, 2020

[2] Joseph E. Stiglitz, People, Power, and Profits, Progressive Capitalism for an Age of Discontent, Norton &company, 2019

[3] Thomas Piketty, Capital in the Twenty-First Century, Harvard University Press, 2014

[4] The Price of Inequality, Norton &company, 2013

اللامساواة العصرية مغايرة لذلك النوع من اللامساواة الذي كان سائداً فيما قبل العصر الحديث، ويتسم بمجال واسع من أشكال التمييز على أساس الوضع والدين والجنس والعرق.

نظام اللامساواة هو مجموعة من الترتيبات المؤسسية والروابط التي تستهدف تبرير وتشكيل/هيكلة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، ويدرس الكتاب تاريخ وتطور أنظمة اللامساواة. ولعل أول الدروس من التاريخ يشير إلى أن ما جعل التنمية الاقتصادية والتقدم الإنساني ممكناً هو الكفاح من أجل العدالة والتعليم وليس تقديس الملكية والاستقرار أو اللامساواة. كما أن العودة إلى التاريخ من منظور متعدد الأبعاد تُمَكِّن من إنشاء تصور أكثر توازناً، ورسم إطار لاشتراكية تشاركية(تقاسميه) جديدة للقرن الواحد والعشرين، ويقصد بها إطار توصيف شامل للمساواة، وأيديولوجية جديدة للمساواة، والملكية الاجتماعية، والتعليم والمعرفة والمشاركة في السلطة.

ماهي الأيديولوجية؟

الأيديولوجية مجموعة من الأفكار المسبقة والرؤى لوصف الأسلوب، والأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الذي يجب أن يتم هيكلة المجتمع على أساسها، لأن على كل مجتمع أن يحاول الإجابة على أسئلة حول تنظيم المجتمع، وأسس وجوده: ماهي طبيعة النظام السياسي، وما هي طبيعة نظام الملكية؟

كل مجتمع– ونظام للامساواة– يتسم بمجموعة مترابطة ومتماسكة من الإجابات عن أسئلة تتصل بأنظمته السياسية ونمط الملكية. وببساطة فإن كل نظام للامساواة وكل أيديولوجية لعدم العدالة (للتفاوت) تستند إلى نظريتين لكل من "الحدود" و"الملكية". ولمسألة الحدود أهمية خاصة لأن كل مجتمع عليه أن يتبين من ينتمي إلى الجماعة السياسية الإنسانية التي يضمها، ومن لا يدخل في زمرة تلك الجماعة. وماهي المناطق التي يحكمها والمؤسسات (الهيئات) التي تتولى ذلك، وكيف ينظم علاقاته مع غيره من المجتمعات (اعتماداً على الأيديولوجية التي يتبناها صراحة أو ضمناً). كما يلزم كذلك الإجابة على سؤال الملكية: ما الذي يمكن للفرد أن يتملكه؟ هل يجوز لفرد أن يملك آخرين؟ هل يمكنه (يسمح له) امتلاك أرض/ مباني، شركات، وموارد طبيعية، معارف، أصول (أرصدة) مالية؟، ماهي القواعد العملية والقوانين التي تحكم العلاقة بين أصحاب الملكية ومن عداهم؟ كيف تنتقل الملكية بين الأجيال. وإلى جانب الأنظمة التعليمية والمالية يحدد نظام الملكية هيكل وتطور اللامساواة الاجتماعية؟ حيث اختلفت طبيعة هذا النظام عبر العصور. وفي أوروبا خلال القرن التاسع عشر كان هناك تمييز حاد بين مسألة الملكية (حق الملكية المتاح نظرياً للكافة) ومسألة القوة (السلطة) في الدولة المركزية التي تحتكر حقوق الملكية. وعلى الرغم من ذلك لم يكن

ثمة ارتباط وثيق بين نظام الملكية والنظام السياسي، لأن الحقوق السياسية كانت مقصورة على الملاك من ناحية، ولأن القيود الدستورية كانت تحد من إمكانات الأغلبية السياسية لتعديل نظام الملكية من خلال الوسائل القانونية السلمية، من ناحية أخرى. ولتحليل ذلك التطور التاريخي يعول الكاتب على مفهوم " نظام اللامساواة" الذي يتضمن كلاً من النظام السياسي ونظام الملكية (إلى جانب نظم التعليم والمالية) والعلاقة بينهما.

الأيديولوجية واللامساواة

فحوى كتاب بيكيتى أن اللامساواة ليست مشكلة اقتصادية أو تكنولوجية؛ بل هي قضية أيديولوجية وسياسية. ويعتبر المؤلف أن هذا، بدون شك، هو الاستخلاص الذي يمكن الوصول إليه من خلال المنهج التاريخي الذي قدمه واستند إليه في كتابه. بعبارة أخرى، فإن السوق والمنافسة، الأرباح والأجور، ورأس المال والائتمان، والعمل الماهر وغير الماهر، المواطنون والغرباء، الإعفاءات الضريبية (الملاذات) والتنافسية، لا توجد لوحدها، بل جميعها أبنية اجتماعية وتاريخية، استندت بالكامل إلى أنظمة قانونية، مالية، تعليمية، وسياسية اختار الناس أن يتبنوها، ويصيغون مفاهيمها. ويتحدد هذا الاختيار برؤية كل مجتمع للعدالة الاجتماعية، والإنصاف الاقتصادي، وبالقوة السياسية والأيديولوجية وقناعات للجماعات، وليست هذه القوة مادية فقط، بل هي فكرية وأيديولوجية أيضا. بمعني آخر، فإن الأفكار والأيديولوجيات لها انعكاساتها في التاريخ، إذ تمكننا من تصور عوالم جديدة وأنماط مختلفة من المجتمعات. ويختلف هذا المنهج عن المنطق التقليدي المحافظ والدارج الذي يرى أن اللامساواة شيء طبيعي.

ومن المستغرب أن بعضاً من النخبة في كل المجتمعات، وفي كافة المراحل، يحاول "تحييد" اللامساواة، فيزعمون أن التفاوتات الاجتماعية السائدة لا تفيد الفقراء فحسب بل المجتمع ككل، وأن أية محاولة لتغيير الأنماط المستقرة يلحق أشد الضرر. في حين أن التاريخ يثبت عكس ذلك! فقد تباينت التفاوتات عبر الزمان والمكان، وفي النطاق والهيكل، كما وقعت تغيرات بسرعة لم يتوقعها المعاصرون في حينه.

بصفة عامة، فإن التطورات السياسية التي انطوت على تحولات ثورية، وأدت إلى تقليل التفاوتات واللامساواة، كانت ناجحة، ومنها نبعت الهيئات التي جعلت التقدم الإنساني (البشرى) واقعاً حقيقياً، يشتمل على التعليم المجاني الإلزامي، الرعاية الصحية الشاملة، الضرائب النسبية التصاعدية، ولن يختلف المستقبل عن ذلك في كل تلك المجالات. فاللامساواة والأوضاع السائدة حالياً (ومؤسساتها) ليست هي الممكن الوحيد، مهما يقول المحافظون. التغير دائم وحتمي.

المنهج الذي اتبعه الكتاب استند إلى الأيديولوجيات والهيئات، والسبل البديلة الممكنة بما يختلف عن المناهج التي عرفت "بالماركسية"، التي تُحَدِّدُ–وفقاً لها–حالة القوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج والبنية الفوقية (السوبر ستر اكشر) للمجتمع، بطريقة ميكانيكية. على النقيض من ذلك، يصر المؤلف على أن حقيقة (وواقع) الأفكار ونطاق الأيديولوجيا السياسية يتمتع حقاً بالاستقلالية الذاتية. وعند كل مستوى من التنمية، يمكن هيكلة الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بأساليب مختلفة، كما يمكن تنظيم علاقات الملكية بطرق متعددة، واتباع أنظمة مالية وتعليمية مختلفة، كما يمكن التعامل مع مشكلات الائتمان (الدين) العام والخاص بوسائط متباينة، وهكذا. هناك دائماً أساليب متعددة لإدارة المجتمع والسلطات الدستورية وعلاقات الملكية. وبتحديد أدق فإنه يمكن في القرن الواحد والعشرين يتم تنظيم علاقات الإنتاج بأشكال (مختلفة) متعددة، وأن تحديد بديل واضح سيكون أكثر فائدة في تحويل الرأسمالية المفرطة من التهديد بتدميرها دون أن نعرف ما الذي سيأتي بعد ذلك.

إن دراسة وفهم المسارات المختلفة للتاريخ هي الأفضل من أي من تحفظ للنخبة أو الدعوات الثورية التي تزعم أنه لا يمكن تحقيق شيء قبل نضج عوامل وظروف الثورة، حيث مشكلة مثل هذا التفكير أنه يؤجل النظر فيما سيأتي في مرحلة ما بعد الثورة. ويعنى ذلك في واقع الأمر تسليم القوة (السلطة) لدوله ضخمة تهيمن على علاقات الإنتاج شبه المقدسة التي سعت الثورة لإزاحتها. وفي القرن العشرين، أدى ذلك الفكر، من وجهة نظر بيكيتى، إلى إلحاق أشد الضرر الإنساني والسياسي الذي لا نزال ندفع أثمانه حتى الآن. وحالياً؛ فإن مجتمعات ما بعد الشيوعية في روسيا والصين وأوروبا الشرقية–إلى حد ما–أصبحت قوى رأسمالية مفرطة!! وكان هذا نتاجاً مباشراً لكوارث الستالينية والماوية، ولرفض كل أشكال الطموح إلى العدالة. لقد كانت كوارث الشيوعية أفظع مما سببته أيديولوجيات العبودية والاستعمار، والاضطهاد العنصري.

ويؤكد المؤلف أنه يأخذ الأيديولوجية بمنتهي الجدية، ويحاول أن يعيد هيكلة التماسك الداخلي للأشكال المختلفة للأيديولوجيا، مع التركيز على ستة أنماط يطلق عليها أيديولوجيات: التملك، الديموقراطية الاجتماعية، الشيوعية، ثلاثية الوظائف، العبودية، الاستعمارية. ويرسم بيكيتى خريطة أنظمة اللامساواة عبر القرن الفائت. المجتمع الثلاثي (الإقطاعي) انقسم إلى رجال الدين، الجيش، والطبقة العاملة، ومجتمع التملك: الذي نشأ خلال القرن 19، حيث تركزت الملكية والثروة في أيدي ملاك الأراضي والبورجوازيون الجدد، ويمثل مجتمع العبودية أسوأ نماذج اللامساواة. كما شهد المجتمع الاستعماري خليطاً من القوة

العسكرية، الملكية البورجوازية، والعبودية. ويمثل المجتمع الشيوعي، وما بعده، نموذجاً طوباوياً للمساواة التامة خلق الفقر، الركود، وتفشى اللامساواة. ويبدأ المؤلف بافتراض أن كل أيديولوجيا– بغض النظر عن مدى تطرفها في الدفاع عن اللامساواة–تعكس فكرة محددة عن العدالة الاجتماعية. كما ينبه المؤلف إلى أن كلمة "الأيديولوجيا" قد يساء استخدامها ربما لسبب وجيه حيث أن الأفكار الجامدة الدوجماتية المنفصلة عن الحقائق كثيراً ما تعد أيديولوجيا. وهناك من يزعمون أنهم عمليون براجماتيون وهم في الحقيقة أيديولوجيون، وزعمهم بأنهم تجاوزوا الأيديولوجيا يخفي ازدراءهم (تجاهلهم) للحقائق، وجهلهم بالتاريخ، وتحيزهم المشوه، ومصالحهم الطبقية. ومن هنا فإنه في هذا الكتاب يعول كثيراً على "الحقائق"، ويدرس (يناقش) تاريخ اللامساواة في عدة مجتمعات، مؤكداً قناعته بأن الفحص غير المتحيز للمصادر المتوفرة هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم. ومع ذلك فإن الحقائق وحدها لا تمكن من اشتقاق النظام المثالي السياسي، ونظام الملكية أو النظام المالي والتعليمي الأفضل. ويرجع ذلك إلى أن الحقائق هي نتاج المؤسسات؛ فالمجتمعات تخلق المكونات الاجتماعية المالية، والقانونية لتوصيف وقياس وتطوير ذواتها.

ويخلص إلى أن القول بأن الإقرار بحقيقة أن اللامساواة مسألة أيديولوجية وسياسية لا يعنى أنه يمكن القضاء عليها بعصا سحرية؛ وإنما يعنى ببساطة أنه يلزم أن نأخذ في الحسبان التباين الأيديولوجي والمؤسسي للمجتمعات البشرية، وأن نتحسب لأولئك الذين يحاولون تحييد اللامساواة أو يستبعدون وجود البديل للتنظيم المجتمعي.

استند بيكيتى في مؤلفه إلى مصدرين تاريخيين:

- يتعلق الأول بمؤشرات وبيانات قياس تطور اللامساواة في أبعادها المختلفة (شاملة تفاوت الدخل، الأجور، الثروة، التعليم، النوع، العمر، المهن، الأعراق، والدين).
- أما الثاني فهو المصادر التي تمكن من دراسة التغيرات في الأيديولوجيا، والعقائد السياسية، وفي ملامح اللامساواة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحددها.

التقدم البشرى، تصاعد اللامساواة والتباين العالمي

يرصد بيكيتى أنه بينما تحقق تقدم في مجالات الصحة والتعليم والقوة الشرائية (مستوى الدخل والمعيشة)، فإن ذلك التطور يخفي اللامساواة الفادحة والوهن الشديد. في 2018 كانت وفيات الرضع أقل من 0.1% في الدول الغنية الأوروبية وأمريكا الشمالية وآسيا بينما بلغت 10% في الدول الفقيرة في أفريقيا. كما أن متوسط دخل الفرد ارتفع إلى ألف يورو في الشهر بينما تراوح بين 100–200 يورو شهرياً في البلاد

الفقيرة، وأكثر من ثلاثة وأربعة آلاف في الدول الأغنى. كان هناك تقدم حقيقي ولكن كان من الممكن تحقيق أفضل من ذلك.

من ناحية أخرى، فإنه ليس ثمة شك فيما تحقق من تقدم بين القرن الثامن عشر وحالياً، ولكن كان هناك مراحل من التدهور زادت خلالها اللامساواة وتراجعت الحضارة. وكما يعلمنا التاريخ عبر القرون الثلاثة الماضية فإن التقدم ليس خطياً، ومن الخطأ افتراض أن كل تغير سيكون دائماً إلى الأفضل، أو أن المنافسة الحرة بين الدول والفاعلين الاقتصاديين ستقود إلى تناسق اجتماعي شامل، التقدم موجود ولكن التحدي مطلوب ويتوقف على التحليل المنطقي للتغيرات التاريخية وتبعاتها الإيجابية والسلبية.

إن التغيرات الهيكلية التي تدعو للقلق حالياً هي عودة اللامساواة في كل مكان تقريباً منذ الثمانينات، ومن الصعب تصور حلول للمشاكل الرئيسية مثل الهجرة وتدهور المناخ مالم نتمكن من تقليل اللامساواة (التفاوتات) وإقامة مستوى للعدالة مقبول من غالبية شعوب العالم. وفي كل الأحوال تشير البيانات إلى أنه ليس هناك سبب للاعتقاد في وجود نظام وحيد لتنظيم الاقتصاد العالمي، كما أنه ليس هناك مبرر أن أغنى 1% يستحوذون على 27% من نمو الدخل (مقابل 12% لنصف السكان من الفئة الأدنى)، وبالتأكيد أن هناك مساحة للنقاش حول الخيارات السياسية والمؤسسية التي تؤثر في التوزيع.

مبررات وتفسير التفاوت الشديد

في مواجهة التغير في التفاوت تساق عدة تفسيرات (مبررات) للفجوة بين الثروات؛ يثير بعضها الدهشة، كما يقول بيكيتي. في الغرب، مثلاً، يميل التبريريون إلى التمييز بين نمطين من الثراء.

- فمن ناحية هناك القلة الأوريجاركية الروسية، شيوخ الشرق الأوسط (مشايخ البترول)، البليونيرات من مشارب مختلفة في، دول مثل الصين، المكسيك، جينيا، الهند أو إندونيسيا. ويتساءل المتشككون عما إذا كان هؤلاء يستمتعون بتلك الثروات، التي تؤول إليهم نتيجة علاقتهم الوثيقة بالسلطة في بلادهم. لم يقدم هؤلاء المستفيدون سوى القليل لحفز النمو.
- من ناحية أخرى، هناك "المنظمون" في أوروبا والولايات المتحدة (الأوربيون والأمريكيون) مثل المبتكرون في وادي السيلكون. إن مساهمة هؤلاء في الرفاه العالمي مقدرة، ولو كوفئوا على جهودهم بعدالة ربما يصبحون أكثر غنى. تدين المجتمعات لهؤلاء بما يستوجب مكافأتهم– كما يثير أنصار هذا الرأي– عن طريق الإعفاءات الضريبية، أو النفوذ السياسي. تعكس هذه الحجة لتبرير التفاوت– الملتحفة بالجدارة–

قدراً من السذاجة وتتجاهل حقائق غير مريحة. هل كان من الممكن لبيل جيتس ورفاقه من البليونيرات الفنيين تحقيق أعمالهم بدون مئات البلايين من الدولارات من المال العام الذي تم استثماره في البنية الأساسية للبحوث خلال عدة عقود؟ هل كان للأوضاع شبه الاحتكارية التي حازوها أن تحقق تلك المكاسب والأرباح من غير الدعم القانوني والنظم الضريبية؟ مع ذلك قد تكون معظم التبريرات للتفاوت الشديد في الثروة أقل مبالغة. وغالباً ما يجرى التركيز على الاستقرار وحماية حقوق الملكية.

بعبارة أخرى، يقر المدافعون عن تفاوت الثروة بأنه قد لا يكون عادلاً، أو أنه مفيد، خاصة إذا بلغ حداً مرتفعاً كما يلاحظ في أماكن مثل كاليفورنيا. ولكن هؤلاء يزعمون أن الاعتراض على الوضع الراهن ربما يؤدى إلى بدء عملية ذات تأثير سلبي على الفقراء. إن الدفاع العقائدي عن حقوق الملكية كشرط لا غنى عنه للاستقرار السياسي والاجتماعي كان سمة مميزة "لمجتمعات الملكية" التي انتعشت في أوروبا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وتظهر حجة الحاجة إلى الاستقرار كذلك في المجتمعات "ثلاثية الوظائف"، "والعبودية". مؤخراً، زيدت حجة الاستقرار بالزعم بأن الدولة أقل "عدم كفاءة" من سخاء وإنسانية القطاع الخاص، وهي الحجة التي برزت مجدداً. يمكن رفض تلك الحجج والتبريرات للامساواة من خلال فحص دروس التاريخ.

دروس التاريخ: القرن العشرين

يقع التغير التاريخي عندما يواجه تطور الأفكار منطق الأشياء؛ ليس لإيهما تأثير بدون الآخر. ومن بين التغيرات التي ساهمت في تقليل التفاوتات في القرن العشرين كان الانتشار الواسع لنظام الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، حيث كان يتم فرض ضرائب أعلى على الدخل المرتفع. قادت الولايات المتحدة ذلك التوجه عندما تراكمت الثروة الصناعية والمالية خلال العصر الذهبي (1865–1900) وما بعده[5]. كما اتجهت بريطانيا كذلك إلى تطبيق الضرائب التصاعدية. وعلى الرغم من أن انخفاض الثروة كان أقل فيها من فرنسا وألمانيا في غضون فترة ما بين الحربين العالمتين (1914–1945) فقد اختارت رفض ماضيها الذي اتسم باللامساواة. خلال الفترة 1932–1980 كان متوسط معدل ضريبة الدخل الحدية 81% في الولايات المتحدة و89% في المملكة المتحدة بالمقارنة مع 58% فقط في ألمانيا و60% في فرنسا. وقد ساهمت الضرائب التصاعدية بقوة في تقليل اللامساواة؛ ولكن هذا النظام تراجع في الثمانينيات؛ وكان علامة

[5] كان الأمريكيون يتطلعون إلى ألا يكون مجتمعهم يوماً ما غير عادل على النحو الذي ساد في العالم القديم الذي وصف بالأوليجاركية ومنافيا لروح الديموقراطية.

مميزة للثورة المحافظة التي قادها الحزب الجمهوري برئاسة ريجان، وحزب المحافظين بزعامة تاتشر. لقد كان للتحول السياسي والأيديولوجي تأثير ملحوظ على الضرائب واللامساواة ليس فقط في الولايات المتحدة وبريطانيا ولكن في مختلف أرجاء العالم. والأكثر من ذلك، لم يواجه التحول نحو اليمين تحديثًا من جانب الأحزاب والحكومات التي جاءت بعد ريجان وتاتشر. في الولايات المتحدة كان أعلى معدل حدي لضريبة الدخل يتراوح بين 30–40% منذ نهاية الثمانينيات، وبين 40–45% في بريطانيا. هكذا فإن أعلى معدل في الفترة 1980–2018 يمثل نصف ما كان عليه في الفترة 1935–1980 (40% بالمقارنة مع 80%).

في النهاية، لعله من الإنصاف القول بأن التحول نحو ضرائب أقل تصاعدية (غير تصاعدية) في الثمانينيات لعب دوراً كبيراً في الارتفاع غير المسبوق في اللامساواة في الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الفترة 1980–2018، وانهارت حصة الدخل التي يحصل عليها النصف الأدنى من السكان بما أدى إلى شعور الطبقات المتوسطة والدنيا بالإهمال فضلاً عن زيادة مشاعر الكراهية للأجانب وتصاعد الشوفينية الوطنية في سياسات البلدين.

على خلفية ذلك التاريخ، حان الوقت لإعادة التفكير في حكمة فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة في الدول الغنية والفقيرة، حيث تعاني الأخيرة من المنافسة المالية وعدم شفافية السياسة المالية. ولعل هذا يثير التساؤل حول عدم قدرة التحالفات الاشتراكية الديموقراطية التي ظهرت بعد مرحلة ما بعد الحرب للاستجابة لذلك التحدي؛ ولماذا كانت غير كفؤ في إقامة نظام ضرائب تصاعدية؟ ولماذا لم يدعموا فكرة الملكية "الاجتماعية"؟ عندما يكون هناك ضريبة تصاعدية على أصحاب الملكية الكبيرة، سوف تبرز تلك الفكرة بصورة طبيعية، لأنه سوف يكون الملاك مجبرين على رد وإعادة شريحة ملموسة مما يملكون للمجتمع كل عام. إن هذا الفشل الفكري والسياسي والأيديولوجي للاشتراكية الديموقراطية يعتد به ضمن أسباب عودة اللامساواة، وتراجع الاتجاه التاريخي نحو زيادة المساواة.

تجميد الأيديولوجيا: لفهم ما يجرى ينبه بيكيتي إلى ضرورة النظر إلى التغيرات السياسية والأيديولوجية المؤثرة على المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ساهمت في تخفيض حدة اللامساواة وضبطها. بصفة أساسية هناك الشراكة في القوة الاقتصادية وانخراط العمال في وضع استراتيجية واتخاذ قرارات الأعمال، فحتى الثمانينيات– على سبيل المثال– كان حزب العمال البريطاني والاشتراكيون الفرنسيون يفضلون برامج "التأميم"، ولكن بعد سقوط حائط برلين وانهيار الشيوعية تخلوا عن إعادة التوزيع كلية. وأكثر من هذا لم توجه أي منطقة اهتماماً كافياً لتجاوز الملكية الخاصة في أشكالها الراهنة. كلنا ندرك تأثير

الحرب الباردة على العلاقات الدولية، ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد. بطرق متعددة أدت الحرب الباردة إلى التجميد الأيديولوجي الذي أعاق التفكير المتجدد في الرأسمالية[6]. فقط في الأونة الأخيرة بدأ الناس في التفكير مجدداً في فرض ضوابط اجتماعية شديدة على القوى الاقتصادية الرأسمالية.

يصدق هذا– بصفة خاصة– على المسألة الخطيرة المتعلقة بالاستثمار في التعليم. إن الحقيقة البارزة الصادمة لتفاقم اللامساواة في الولايات المتحدة– كما يقول بيكيتي– تتمثل في انخفاض نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها النصف الأدنى من السكان، من 20% في 1980 لحوالي 12% في 2018. هذا التراجع المخيف– من مستوى منخفض أصلاً – يمكن تفسيره بعدة عوامل. أحد هذه العوامل هو الانخفاض الحاد في الحد الأدنى للأجور الحقيقية منذ 1980. ولكن عاملاً آخر يكمن في اللامساواة والتفاوت الشديد في الحصول على التعليم. من المثير أن تكتشف أن الحصول على التعليم الجامعي– في الولايات المتحدة– يتوقف على دخل الأبوين. إن احتمال حصول الشباب البالغين لأفقر 10% من الأسر لا يزيد عن 20% بالمقارنة بنسبة 90% للشباب المنتمين للأسر الأغنى. تعكس هذه المؤشرات مدى الفجوة في عدالة الفرص. ربما يكون الأمر أقل حدة في أوروبا واليابان. ومع ذلك فإن اللامساواة في التعليم وغياب الشفافية الديموقراطية في هذا المجال قائمة في كل مكان. ومثلما هو الأمر في إعادة التفكير في الملكية الخاصة، فشلت أيضاً الاشتراكية الديموقراطية.

من المهم فهم الظروف التي في ظلها نشأت تحالفات تهدف للعدالة في منتصف القرن العشرين، ولماذا تراجعت بعد فترة من النجاح في تقليل التفاوتات. إن هذه التحالفات لم تكن انتخابية فحسب أو حزبية ومؤسسية بل كانت كذلك فكرية وأيديولوجية. كانت المعارك التي خاضتها وكسبتها هي– فوق كل شيء– حول الأفكار. لا شك أن الأحزاب السياسية للاشتراكية الديموقراطية في بعض الدول الأوروبية والديموقراطية في الولايات المتحدة احتووا تلك الأفكار (في العشرينيات وحتى الخمسينيات)، ولكن بغض النظر عن تفاصيل ذلك تبقى الحقيقة المجسدة – كما يرى بيكيتي– في أن الاستحواذ على السلطة كان أيديولوجياً وفكرياً قبل أن يكون سياسياً. وفي فترة 1930–1980، حتى الأحزاب اليمينية تأثرت بأفكار تقليل اللامساواة وتغيير النظم القانونية والمالية والاجتماعية.

[6] تصاعد موجة العداء للشيوعية فيما بعد سقوط حائط برلين، جمد كذلك أي تفكير متجدد قبل أزمة الركود في 2008

إن العنصر الأكثر أهمية في ظهور تحالف الأفكار الجديدة والرؤية الجديدة **لدور الدولة** تتمثل في انتقاد نظام الملكية الخاصة وحرية السوق الذي بدأ في نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين بسبب التركز الشديد في الثروة الصناعية وتصاعد الشعور بعدم العدالة؛ اكتسب زخماً بعد الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم. كما لعب دوراً هاماً وجود النموذج الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ليس فقط في إجبار المحافظين المترددين على تبنى أجندة طموحة لإعادة التوزيع وإنما في الإسراع بتصفية الاستعمار للإمبراطوريات الأوروبية وتصاعد الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. لقد انعكس ذلك على هيكل التصويت في الانتخابات، الذي بدأ في التغير في أواخر الستينيات وفي السبعينيات. وكما رأينا خلال فترة 1980–2000 كان الهيكل مختلفاً حيث استطاع الديموقراطيون وتحالف الاشتراكيين والشيوعيين جذب المصوتين في أوساط الأكثر تعليماً، ولكن ليس من بين الأعلى دخلاً. لم يستمر هذا الوضع طويلاً. في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة 2016 ليس فقط الأكثر تعليماً ولكن الأعلى دخلاً كذلك فضلوا الديموقراطيين على الجمهوريين؛ مما غير الهيكل الاجتماعي للمصوتين عن فترة 50– 1970. حدث تحول مماثل في المملكة المتحدة لتصويت العمال، والاشتراكيين الديموقراطيين في أوروبا. فيما بين 1950–1980 تماثل وتطابق تصويت الاشتراكين الديموقراطيين مع حزب العمال؛ وبين 1960–2010 عكست اختيار المتعلمين. ومع ذلك استمر الأغنى من المصوتين على قلقهم من أحزاب الاشتراكيين الديموقراطيين والعمال والأحزاب الاشتراكية، بما فيها الحزب الديموقراطي في الولايات المتحدة. النقطة الأساسية أن تلك الأبعاد المختلفة للامساواة (التعليمية، والدخل والثروة) كانت دائماً مترابطة. بالتحديد فإنه في الفترة 1950–1980 تعاضدت وتوازت سياسياً الأبعاد المختلفة للامساواة. مال الناس الذين يقعون على أدنى السلم الاجتماعي (في الأبعاد المختلفة الثلاثة: التعليم، الدخل، والثروة) للتصويت لنفس الحزب أو الائتلاف. في الفترة 1980–2000 لم تعد الأبعاد المختلفة للامساواة الاجتماعية متطابقة. كما غيرت انقسامات النخبة هيكل الصراع السياسي، حيث أصبح في قدرة حزب أو تحالف جذب أصوات الأكثر تعليماً، بينما يتمكن آخر من اكتساب صوت الأثرياء وذوي الدخل المرتفع. لقد خلق ذلك مشاكل عديدة، في مقدمتها أن الفئات التي لا تملك شهادة عالية، أو ثروة، أو دخل مرتفع بدأت في الشعور بالإهمال، مما يفسر تراجع وتدنى نسب التصويت بين هذه الفئات في العقود الأخيرة على عكس الفترة 1950–1970. وإذا أردنا تفسير تزايد "الشعبوية" فإنه يمكن النظر كذلك إلى تزايد "النخبوية" للأحزاب السياسية، على حد تعبير بيكيتي.

إعادة التفكير في عدالة الملكية والتعليم والهجرة

يمكن تحليل التغيرات السياسية المعينة إما كسبب أو نتيجة لزيادة اللامساواة. فمن ناحية، قد نرى أن التفاوتات زادت بسبب الثورة المحافظة في الثمانينيات والتحرير الاجتماعي والمالي اللاحق، إلى جانب المساندة القوية الناتجة عن فشل أحزاب الاشتراكية الديموقراطية في تبنى فهم أكبر وفكر أعمق لطرق بديلة لتنظيم الاقتصاد العالمي والدولة الوطنية. ونتيجة لذلك فإن أحزاب أو تحالفات الاشتراكية الديموقراطية القائمة هجرت الطموح الحقيقي لتقليل اللامساواة وإعادة توزيع الثروة، وفي الواقع ساعدت في تدعيم المنافسة المالية، وحرية الانتقال للسلع دون أن يحققوا شيئاً في مجال العدالة المالية أو المكاسب الاجتماعية. ونتيجة لذلك، فقدوا دعم المصوتين من الأقل حظاً، وأخذوا في الاهتمام بدرجة أكبر بالمتعلمين من المستفيدين من العولمة.

من ناحية أخرى، برزت الانقسامات العنصرية والعقائدية والإثنية في صفوف الطبقة العاملة، أولاً في الولايات المتحدة في أعقاب حركة الحقوق المدنية خلال الستينيات ومؤخراً في أوروبا كقضية مرتبطة بالهجرة. لقد أدت تلك الانقسامات إلى انهيار التحالفات المهتمة بالعدالة التي سادت في الخمسينيات حتى 1980، واستسلم العمال البيض لكراهية المغايرين. باختصار، فإن الحجة الأولى تشير إلى أن أحزاب الاشتراكية الديموقراطية تخلت عن الطبقة العاملة، بينما تتصور الحجة الثانية عكس ذلك. ربما يكون كلاً التصورين صحيحاً، ولكن في العموم يمكن القول أن تحالف الاشتراكية الديموقراطية في فترة ما بعد الحرب أصبح غير قادر على تجديد وتطوير برامجه وأيديولوجيته. وبدلاً من توجيه اللوم للعولمة الليبرالية (التي لم تهبط علينا من السماء) أو عنصرية الطبقة العاملة، علينا أن نستكشف الفشل الأيديولوجي للتحالفات المعنية بالعدالة.

كيف نتعلم من التاريخ لتحقيق عدالة أكبر في الملكية والتعليم والهجرة؟ وكلها تستوجب نوعاً من اشتراكية تقاسميه (تشاركية) وفيدرالية اجتماعية. لعل أهم الدروس المستقاه في الكتاب هي ضرورة الاعتداد بالأفكار والأيديولوجيا. ولكن مالم يتم وضعها في مواجهة منطق الأحداث، ومراعاة التجارب التاريخية والممارسات المحددة للمؤسسات، ستصبح بغير جدوى. ومع الأخذ في الاعتبار التغيرات الشديدة في هيكل الانقسامات السياسية وأنماط التصويت منذ 1980، فإنه لن ينشأ تحالف يدعو للعدالة في غياب إعادة تحديد جوهرية لمحتواه الفكري، والأيديولوجي للأسس الفكرية والبرامجية. إن استقاء دروس التاريخ يقود إلى تصور نمط (شكل) تشاركي للاشتراكية في القرن الحالي. وبصفة خاصة الأسس الممكنة لنظام الملكية العادلة تقوم

على محورين رئيسين: الأول شراكة حقيقية في السلطة وحقوق التصويت داخل الشركات كخطوة تتجاوز الإدارة التعاونية والإدارة الذاتية وتتجه نحو ملكية اجتماعية حقيقية. والثاني ضريبة تصاعدية قوية (فاعلة) على الملكية، تمول حصيلتها منحاً رأسمالية للشباب البالغين بما يخلق نظاماً محدداً للملكية وتدويراً مستمراً للثروة. بالإضافة إلى مراقبة تحقيق عدالة التعليم والتمويل. وأخيراً يبحث فيما هو ضروري لضمان ديموقراطية عادلة، وتنظيم عالمي يقوم على عولمة الحوكمة.

مؤخراً قام بيكتي بجمع مقالاته في جريدة لوموند الفرنسية، وبعد استعراض عميق للامساواة المتزايدة، انتهي إلى أن سياسات إعادة التوزيع التي تتباهي رأسمالية الرفاه– ضرائب تصاعدية هينة، وتأمينات اجتماعية– ليست كافية. وهو يرى أن عدالة التعليم ودولة الرفاه غير منصفة ويلزم تغيير علاقات القوة (السلطة)، بداية من تمثيل أوسع للعمال في حوكمة الشركات والشراكة في الثروة. وفي ظل إدراك أن العولمة كانت أداة في عودة الحرية الاقتصادية وما أدت إليه من تفاقم اللامساواة يقترح بيكيتى نمطاً مغايراً للعولمة. "يلزم أن ندير ظهرنا لأيديولوجية الحرية المطلقة للتجارة، ... ونتحول نحو نموذج للتنمية يستند إلى مبادئ صريحة اقتصادية ومالية وبيئية عادلة". في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، ضعفت وسائل خلق الثروة للطبقة المتوسطة، مثل دعم التعليم العالي والإسكان، ومعاشات العمال، منذ سنوات ذروة "المساواة" في ظل رخاء ما بعد الحرب. ويدعو بيكيتى إلى استراتيجية أكثر فعالية لتوزيع الثروة من خلال إعادة تدوير شاملة لرأس المال للشباب في سن 25 سنة. وعلى الرغم من أن الاقتراحات قد لا تكون جديدة فإن ما يكسبها الاهتمام أنها جاءت من بيكيتى، الاقتصادي الذي اشتهر بقدراته البحثية وميوله اليسارية (انتمائه ليسار الوسط)؛ وليس متطرفاً. لقد حان الوقت مع تفاقم اللامساواة الذي أصبح فيه حتى المتواضعين المخلصين يتبنون حلولاً متطرفة. بيكيتي على علاقة طيبة مع الرئيس بايدن[7]، وقد يتصور أي صحفي أن الكاتب الذي يضع كلمة "رأس المال" في عنوان كتابه لابد أن يكون وريثاً لكارل ماركس، ولكن ليس هناك أي شيء ماركسى عند بيكيتى، فمفهوم رأس المال لديه أقرب إلى المعنى المحاسبي (تقريب للثروة)، وليس لمضمون الاستغلال الذي يراه كارل ماركس[8].

[7] Robert Kuttner, The making of a Socialist, New York Times, feb22

[8] William Davies, if insularity is illegitimate, why not reduce it? The Guardian, 19 Feb. 2020.

مع ظهور الكتاب بدأ الضجيج، وأخذت الصحافة اليمينية في الجدل والصخب حول اقتراح المؤلف بفرض ضريبة بنسبة 90% على الثروة. وربما يرجع ذلك إلى إشارة بيكيتى إلى أن فترة الرخاء في الولايات المتحدة (1950–1970) شهدت أعلى معدل للضريبة على الميراث (80%) وضريبة دخل أعلى من ذلك.

ثمة أساس أخلاقي في الكتاب: اللامساواة غير شرعية؛ ومن ثم فهي تتطلب أيديولوجية لتبريرها والقبول بها. ولهذا فإن تغيير الأيديولوجيات الرجعية هو الشرط الأساسي للتقدم الاقتصادي. إن قصة الكتاب في تحول "أنظمة اللامساواة" في نطاق الغرب الليبرالي تعيد الاهتمام الذي أولاه كتاب رأس المال في القرن الواحد والعشرين. وعلى الرغم من الدعوة للمساواة التي أطلقتها الثورة الفرنسية، فقد بقيت التفاوتات في الدخل والثروة مرتفعة خلال القرن 19 وحتى الحرب العالمية الأولى. وأدى تزاوج الحرب والضرائب التصاعدية إلى تراجع كبير في اللامساواة خلال النصف الأول من القرن العشرين، مهيئاً المسرح لأنظمة الاشتراكية الديموقراطية في النصف الثاني من القرن.

وتؤكد الحقائق والدلائل في تلك الأنظمة أن معدل الضريبة المرتفع كان منطقياً وفعالاً، ولكنها تخفي ضعفاً يعتبره بيكيتى بالغ الخطورة يتمثل في التفاوت في الحصول على التعليم. المساواة في التعليم (التكافؤ في فرص التعليم) ليست فقط العنصر الأهم في تحقيق التنمية (أكثر من حقوق الملكية) ولكن الانقسام الحاد بين المتعلمين وغير المتعلمين خلق انشقاقاً سياسياً، أدى في التسعينيات إلى أن تصبح الطبقة العاملة بلا مرجعية انتخابية!

الصورة التي يرسمها بيكيتى للأربعين سنة السابقة لا تعكس تحرير رأس المال (كما يحاول الليبراليون الجدد ترويجه) ولكن انحراف الأيديولوجيات التقدمية عن مسارها. فشل الشيوعية كان له الأثر البالغ في هذا؛ فقد ولد التسليم بعدم قدرة السياسة على تحقيق العدالة. قضت العولمة على الحدود الوطنية بينما أدت الرأسمالية المفرطة إلى تركز الثروة بدرجة غير مشهودة منذ 1914. في إطار السخف الأيديولوجي فيما بعد الاشتراكية، لم يكن الأثرياء في حاجة إلى حشد أي تبرير لهذا سوى الزعم بالجدارة. إن غموض مكائدهم المالية الفظيعة (كما يراها بيكيتى)، تعنى أنهم لا يحتاجون إلى أي دفاع[9]. إن نتيجة تلك الاتجاهات تتجسد في أن الديموقراطيات الغربية تقع تحت هيمنة نخبتين متنافستين؛ تنعكس في نظام ثنائي الحزبية: النخبة المالية التي تحبذ الأسواق المفتوحة (حرية السوق)، والنخبة المتعلمة التي تتبنى التنوع الثقافي، ولكنها فقدت الثقة في الضرائب التصاعدية كأساس للعدالة الاجتماعية. في ظل هذه الاحتمالات (البدائل) الديموقراطية

[9] William Davies, ibid

انتعشت الأحزاب الشعبوية التي تعارض اللامساواة في الدخل والتعليم، ولكن من منطلق وطني وعلى أساس حدود وطنية صارمة. هناك فراغ للأحزاب الراغبة في الدفاع عن العالمية وإعادة التوزيع في آن واحد.

يخلص بيكيتى إلى برنامج سياسي تقريبي يهدف إلى مواجهة هذا التحدي الوطني، يشمل بعض الأفكار القديمة مثل ميزانية عادلة متكافئة لتعليم كل مواطن حسب اختياره، ولكنه يتجه بصفة أساسية نحو أفكار الشراكة في الحوكمة، بالضرائب التصاعدية، مقرطة الاتحاد الأوربي. يكفي القول أن تسمية مثل هذه السياسات أسهل كثيراً من تطبيقها. ربما يكون محقاً في أنه في ظل أزمة المناخ، من بين عناصر عدة، فإن بقاء المستويات الحالية للامساواة لن يدوم لفترة طويلة، ولابد من تقديم سياسات جديدة؛ ويتبنى موقفاً متفائلاً يستند إلى الافتراض بأن أنظمة اللامساواة لم تستمر إلى الأبد. إن الكتاب يتراوح بين التعميم حول طبيعة العدالة ونوع من الأفكار التي نتوقعها من معهد دراسات مالية (في كل فقرة تقريباً). لعله من السذاجة القول: إذا كانت اللامساواة غير مبررة فلماذا لا نغيرها؟ ما الذي يدفع شخصاً لكتابة مثل هذا الكتاب، إذا كان بيكيتى يملك القناعة السياسية والمنهجية فهي تتجسد في قوة المعلومات: عندما يملك الجمهور الدلائل الكافية حول بنية المجتمع، سيصر على مساواة أكثر حتى يصل إليها. في خضم الغضب من عجز المجال العام فإن تلك الثقة المستنيرة في التجربة العملية تبدو وكأنها من عصر آخر. إنها تقيم صرحاً علمياً لا يمكن تجاهله[10].

لابد أن هناك سبباً وراء ضخامة هذا الكتاب (1065 صفحة في طبعته الإنجليزية). السبب عند بيكيتى هو أنه بغير استعراض تفصيلي للأيديولوجيات التي رسخت اللامساواة في الماضي لا يمكن فهم شكلها الحالي ولا كيفية التغلب عليها. يأخذنا كتاب رأس المال والأيديولوجية في رحلة طويلة عبر التاريخ لنفاق (رياء) النخبة. ولكن تركيز الكتاب هو حول الحاضر الذي يتسم باللامساواة الشديدة المتزايدة؛ فضلاً عن تعطل (فشل) السياسة التقليدية المحكومة بالبنية الطبقية. لقد اختفت التحالفات الاجتماعية التي قادت إعادة التوزيع في منتصف القرن العشرين. ومالم يتم عمل شيء جذري لتقليل التفاوتات– من وجهة نظر بيكيتى فستنتصر شعبوية الكراهية في صناديق الاقتراع، وتقع تغيرات تؤدى إلى تدمير الاقتصاد العالمي (الرقمي فائق الرأسمالية)[11].

[10] William Davies, ibid

[11] Paul mason, down the rabbit hole of bright abstractions, The Gardian, mar 2010

في كتابه الصادر عام 2014 [12] يبين بيكيتى كيف تكمن اللامساواة في صميم النموذج الاقتصادي السائد في الوقت الراهن). في اقتصاد (حرية) السوق ستزيد التفاوتات حتماً أسرع من النمو الاقتصادي. ولأن الدخل الذي يحققه الأغنياء يستند إلى ملكية الأصول وليس الأجور، سيتعطل عمل الأشكال القديمة لإعادة التوزيع مثل ضرائب الدخل والشركات. في كتابه رأس المال والأيديولوجية يقترح الحل: "اشتراكية المشاركة/التقاسم" التي في ظلها تتلاشى الرأسمالية تدريجياً عن طريق الضريبة التصاعدية على الدخل، والضريبة على الثروة الموروثة؛ التي تستخدم لتمويل الدخل الأساسي وتدوير رأس المال لكل مواطن. وكما تظهر التقديرات التي يقدمها بيكيتى فإنه يمكن تمويل "اقتصاد المساواة" عندما تكون معدلات الضريبة (على الدخل والثروة) على الأغنياء حول 60-70%. عندها ستكون النتيجة أن تصبح ملكية رأس المال مؤقتة. وفي نفس الوقت يلزم تقنين المشاركة في السلطة داخل الشركات بين العمال والرؤساء: وهو ما يؤدى إلى الملكية الاجتماعية الحقيقية لرأس المال[13]. ستكون المشكلة بطبيعة الحال هي مقاومة ورفض النخب. ستتعزز تلك المقاومة من خلال ما يصفه بيكيتى بالرأسمالية المفرطة (الفاحشة): الاقتناع بأن البليونيرات يستحقون دخلهم (ثرواتهم وأموالهم)، وأن إحسانهم سيتغلب على طمعهم، وأن غالبية الفقراء لا يستحقون، وأن أي محاولة "لتعديل" هيكل التوزيع السائد ستؤدى إلى انهيار الاقتصاد. وكما يرى بيكيتى فإن تاريخ الأيديولوجيات مستقل عن المجتمعات التي اسْتُخْدِمَتْ في تبريرها. وعلى النقيض من ماركس الذي رأى أن " التاريخ هو تاريخ الصراع الطبقي"، فإن بيكيتى مقتنع بأن "التاريخ هو صراع الأيديولوجيات والسعي نحو العدالة". ومن هنا فإن الاشتراكية– عنده– ليست بدون طبقة عاملة، وإنما هي اشتراكية بدون صراع طبقي! أو الحاجة إلى مثل هذا الصراع. ومن ثم فإن الفكر وإعادة التسليح الذي على اليسار أن يقوم به يمكن بل يجب أن يستند إلى الأكاديميين والمفكرين والمنظمات غير الحكومية[14].

ومن خلال استعراض تاريخ التحول من تملك العبيد إلى مجتمعات الإقطاع والاستعمار وصولاً إلى حداثة القرن التاسع عشر، فإنه ثمة لاعب رئيسي باسم التقدم هو الدولة. وعلى الرغم من الوصف التفصيلي للعلاقة بين أنماط اللامساواة والأيديولوجيات التي استخدمت لتبريرها، تغيب الخطوط الفاصلة بين السبب والنتيجة. يبدو بيكيتى وكأنه شديد التأثر بالمنهج الهيكلي: التقدم البشرى قائم وموجود، والدولة هي غالباً اللاعب الرئيسي؛ والتاريخ محكوم بالأفكار فوق التاريخ: فكر العدالة. وهذا ما يجعل الحلول السياسية التي

[12] رأس المال في القرن الواحد والعشرين.

[13] Paul mason, Ibid

[14] Paul mason, Ibid

يراها بيكيتى ذات سمة تجريدية وغير قابلة للتطبيق. ما الذى يحدث لعملية خلق القيمة في عالم ستتم فيه مصادرة ثروات الأغنياء ومساواة دخولهم: المشكلة الحقيقية التي دمرت التجربة السوفيتية؟. كيف يمكن إحياء الديموقراطيات الفعلية التي نسعى إليها بغير إعطاء كل مواطن "كوبون الديموقراطية" لمواجهة النفاق السياسي للنخبة؟ عندما نصل قرب نهاية الكتاب ونرى اقتراح بيكيتى وتصوره لحكومة عالمية نكون قد "وقعنا في حفرة الأرنب" للتجريد البالغ[15]!!

يقدم الكتاب إطاراً لنظرية رائعة للامساواة يمكن وصفها بأنها Marx on his head. وفقاً للدوجما الماركسية يتحدد الهيكل الطبقي للمجتمع على أساس التكنولوجيا السائدة ونمط الإنتاج الذي تفرضه هذه التكنولوجيا. ولكن بيكيتى يرى أن اللامساواة ظاهرة اجتماعية، تحددها المؤسسات الاجتماعية. ومن ثم فإن التغير المؤسسي بدوره يعكس الأيديولوجية السائدة في المجتمع: اللامساواة ليست اقتصادية ولا تكنولوجية، وإنما هي أيديولوجية وسياسية. ولكن من أين تأتى هذه الأيديولوجية؟ في لحظة معينة تبدو أيديولوجية المجتمع غير قابلة للتغيير، ولكن بيكيتى يرى أن التاريخ مملوء بالتحولات (الانفجارات) التي تخلق نقاط تحول عندما تتمخض أعمال بعض الناس عن تغير مستمر في توجه المجتمع. لتوضيح نظريته يستخدم بيكيتى ما يؤول إلى تاريخ العالم من خلال عدسة اللامساواة.

عملياً؛ ينتهي بيكيتى إلى محاولة تفسير أسباب الزيادة المعاصرة في اللامساواة، وما الذي يمكن عمله بشأنها. بالنسبة له فإن زيادة التفاوتات تكمن في قلب الظاهرة السياسية. إن إطار الاشتراكية–الديموقراطية الذي جعل المجتمعات الغربية عادلة نسبياً عبر جيلين بعد الحرب العالمية الثانية وقد جرى تفكيكه، لم يكن محتماً، وإنما بسبب تصاعد أيديولوجية "التملك الجديدة". في الحقيقة يشترك كثيرون في تلك النظرة وان ليس كل الاقتصاديين. في الآونة الأخيرة، أصبح إرجاع اللامساواة إلى قوى لا مفر منها للتكنولوجيا والعولمة خارج نطاق الموضة، وثمة تركيز أكثر على عوامل مثل تراجع (ضعف) النقابات[16].

ولكن لماذا اتجهت السياسة نحو اليمين؛ ولماذا أخذت السياسة في الدوران للخلف؟ يلقى بيكيتى كثيراً من اللوم على أحزاب يسار الوسط التي أصبحت تمثل المصوتين المتعلمين بشكل متزايد. هذه الأحزاب التي أصبحت نخبوية أكثر فأكثر فقدت اهتمامها بالسياسات التي ساعدت المتضررين وغير المستفيدين

[15] Ibid

[16] Paul Krugman, Thomas Piketty Turns Marx on His Head, New York Times, 8 March 2020

والمحرومين وخسرت دعمهم. وفكرته الواضحة هي أن الاشتراكية الديموقراطية يمكن إحياؤها بإعادة التركيز على السياسات الاقتصادية الجماهيرية، واستعادة كسب الطبقة العاملة.

وفي نهاية مقالته يعبر كروجمان عن خذلانه، لأن كتاب بيكيتى– على الرغم مما احتواه من أفكار مثيرة وتحليل منثور في ثناياه– إلا أنها ضاعت (تاهت) في غمار حجم هائل من المعلومات الملتبسة. وأخيراً– كما يقول– فهو غير متأكد من ماهية الرسالة التي يحملها الكتاب، وهو أمر ليس محموداً[17].

حماية الرأسمالية من نفسها

بينما أفاض بيكيتى في وصف تطور اللامساواة عبر تاريخ النظم الاجتماعية منذ العبودية والإقطاع والاستعمار وصولاً إلى الرأسمالية المفرطة في مرحلتها الراهنة، وعرج على بلاد مختلفة في أرجاء المعمورة من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حتى الهند والبرازيل وما بعد الشيوعية في روسيا والصين، فإن ستيجلتز اختصر تناوله لقضية اللامساواة على أمريكا. غير أن الأمر الأكثر مدعاة للتفكير والمراجعة هو التباين النسبي في وجهتي النظر لكل من المؤلِفَين حول سبل التصدي لظاهرة اللامساواة وتفاوت الدخل والثروة والفرص. بينما يضع بيكيتى أجندة لبرامج وسياسات لنظام اشتراكي ديموقراطي، أو ما أطلق عليه "اشتراكية تقاسمية"، فإن ستيجلتز يدعو إلى "رأسمالية تقدمية" ويضع هذا الوصف في العنوان الفرعي لكتابه الأخير: "الناس، القوة، والفوائد– الرأسمالية التقدمية لعصر من عدم الرضا". وفيما يبدو فإن بيكيتى لا يتبنى الثورة على النظام الرأسمالي وتغييره، وإنما تتركز دعوته على عناصر وسياسات " فداحة" وتغول وتوحش الرأسمالية التي أطلق عليها hyper capitalism. ويظهر ذلك واضحاً عندما نقارن بين عناصر أجندة الإصلاح عند كل من المؤلفين.

وقبل أن نجري تلك المقارنة نعرض موجزاً لمحتوى كتاب ستيجلتز الذي يتكون من جزأين، يتناول الأول توصيفاً تفصيلياً لتفاقم مظاهر التفاوت في أمريكا وما وصفه بالاقتصاد الكئيب، ويقدم في الثاني تصوره لإعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة الأمريكية.

بعد المقدمة يشير ستيجلتز إلى ما حدث للمحرك الاقتصادي الأمريكي القوى حوالي 1980. تباطأ النمو، والأكثر أهمية، تباطأ نمو الدخل. ربما يكون قد انخفض النمو الذي كان يُحْتَفي به وأصبح أبطأ كثيراً مما تحقق خلال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. والأكثر مدعاة للقلق والاستياء أن النمو الذي تحقق كان

[17] Paul Krugman, Ibid

لصالح القلة على قمة الهرم الاجتماعي. "عندما يرتفع الناتج المحلى الإجمالي لأن دخل جيف بيزوس Jeff Bezos قد زاد– بينما لم يتغير دخل أي أحد آخر– فإن الاقتصاد لا يعمل بصورة جيدة". وهذا هو ما حدث في أمريكا في رأى ستيجلتز خلال أربعة عقود حيث لم يتغير تقريباً متوسط دخل 20% من الأمريكيين، بينما تضاعف كثيراً دخل الواحد في المائة. كما أن الاقتصاد لا يعمل بصورة جيدة عندما يرتفع الناتج المحلى الإجمالي ولكن تتدهور البيئة وتستنزف الموارد في نفس الوقت.

- **النمو البطيء:** نما الاقتصاد الأمريكي خلال ثلث القرن فيما بعد الحرب العالمية الثانية (1947–1980) بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 3.7% بينما شهد الثلث الأخير من القرن (من 1980 حتى 2017) معدل نمو تراوح حول 2.7%، أي أقل بنقطة مئوية كاملة (انخفاض بنسبة 30%). يفسر ستيجلتز ذلك بانخفاض الاستثمار (في رأس المال الطبيعي والمادي والبشرى) وتراجع نمو الإنتاجية. كان نمو الإنتاجية (الإنتاج في كل ساعة عمل) في أمريكا أقل من نصف متوسط الإنتاجية في الدول المتقدمة الأخرى خلال الفترة 2010–2016.

- **زيادة اللامساواة:** يسجل ستيجلتز أنه بينما لم تتفوق أمريكا في النمو، فإنها كانت كذلك في اللامساواة. التفاوتات في الدخل في أمريكا أكبر من أي بلد متقدم آخر، فضلاً عن أن عدم التكافؤ في الفرص يضع أمريكا أدنى الترتيب بين الدول المتقدمة. يحصل العمال الأمريكيون على نصيب ضئيل من الكعكة التي تتوسع ببطء: مما يعنى أن دخلهم لم يرتفع إطلاقاً. لقد انخفض نصيب العمالة من 75% في 1980 إلى 60% في 2010 (نقص يبلغ 15 نقطة مئوية في فترة لا تزيد عن 30 سنة). وعلى النقيض من ذلك، استحوزت القلة (أعلى 10%، أو 1%، أو حتى 0.1%) على نصيب أكبر فأكبر من الكعكة القومية. لقد زاد نصيب أعلى 1% بأكثر من الضعف، وتضاعف أربع مرات نصيب 0.1% خلال الأربعين سنة الماضية.

كثيرون يهتمون برصد مؤشرات اللامساواة، بمناسبة التعليق على كتاب ستيجلتز: فكما يشير Ryan Boissonneault [18]، حظى أغنياء أمريكا بنمو دخل أسرع بينما لم يتغير دخل الطبقة المتوسطة من 1979 حتى 2017– زادت إنتاجية العامل بنسبة 138% بينما ارتفع أجره بنسبة 23%. ذهب الفرق في الثروة إلى الاستغلاليين. في عام 1965 حصل "المديرون" على 24 ضعف الأجر المتوسط لعمال الإنتاج؛ وفي 2019 حصلوا على 185 ضعف. في 2017 يملك 26 فرد على ثروة تعادل ما يملكه

[18] Ryan Boissonneault, com

النصف الأدنى من سكان العالم (3.9 بليون فرد). ولا تقتصر اللامساواة على تفاوت الدخل، بل إنها " تمزق المجتمع نتيجة التمييز حسب العرق والعنصر والنوع. كما لا يعكس "الضائقة الأليمة" التي بجد فيها كثيرون أنفسهم مثل الأحوال الصحية. العمر المتوقع عند الميلاد في أمريكا أدنى من مثيله في غالبية الدول المتقدمة (أقل بخمس سنوات عن اليابان). تعود التفاوتات في الأوضاع الصحية بين أمريكا والدول المتقدمة وبين الأغنياء والفقراء– وفقاً لستيجلتز– حتى وضع برنامج أوباما للرعاية الصحية. لم يكن ثمة إدراك لحق كل أمريكي في الحصول على الرعاية الصحية؛ كما هي الحالة في معظم الدول الغنية. أضف إلى ذلك أن اللامساواة في الثروة أكبر في أمريكا من التفاوت في الدخل. أعلى 1% يستحوذون على أكثر من 40% من ثروة أمريكا؛ أي ضعف حصة الدخل. وتعود أهمية الثروة إلى أنها تحدد الحصول على الفرص والنفوذ.

وإذا كانت البيانات عن التفاوتات في الدخل، والصحة، والثروة محبطة بما فيه الكفاية، فإنها أكثر من ذلك فيما يتعلق باللامساواة في الفرص، "لأنها تتناقص مع تصور الأمريكيين لأنفسهم وإيمانهم بمجتمع عادل". ويؤكد ستيجلتز أن "الحلم الأمريكي بعدالة الفرص مجرد خرافة". إن توقعات حياة الشباب الأمريكيين تتوقف على دخل وتعليم أباءهم أكثر من أي بلد متقدم. تعاني أمريكا من "مصيدة الفقر". انخفض احتمال حصول الطفل على دخل أعلى من أبويه من 90% لمن ولدوا في 1940 إلى حوالي 50% للأطفال الذين يدخلون إلى سوق العمل حالياً.

- **تفسير اللامساواة:** رأينا أن بيكيتى يفسر اللامساواة عبر الأزمان الممتدة من العبودية حتى الرأسمالية المفرطة، والأماكن من بريطانيا حتى البرازيل ليس على أساس تطور مادي في قوى الإنتاج (البنية الأساسية/التحتية) وإنما استناداً إلى الأفكار والأيديولوجيا التي استخدمت لتبرير شرعية أنظمة اللامساواة. لا يختلف ستيجلتز في تفسيره للامساواة في أمريكا عن ذلك المنحى الفكري. هو يرى أن تباطؤ النمو، وركود الدخل، وزيادة التفاوتات تعود– ولو جزئياً– إلى السياسات التي تم اتباعها منذ ريجان، والتي تستند إلى إغفال للأسباب الحقيقية لقوة الاقتصاد. وفي رأيه أن إدراك عمق المشكلة يتطلب فهم عنصرين مهمين وراء الأداء السيئ للاقتصاد: الخلط بين طريقين لاكتساب الثروة (خلق وتوليد الثروة، أي زيادة حجم الكيكة الاقتصادية القومية، أو من خلال الاستغلال)، ولم يتم التمييز بين الأشكال المختلفة للاستغلال وفي مقدمتها "**قوة السوق**" وسطوتها. كان لفكرة أن الأسواق وسيلة وأداة قوية في تنظيم إنتاج السلع والخدمات تأثير عميق، فقد وفرت الدعم الفكري للرأسمالية. "لقد مكنتنا الأبحاث عبر قرنين من

فهم أفضل لماذا لم يمكن رؤية اليد الخفية لآدم سميث؛ لأنها غير موجودة"– كما يقول ستيجلتز. لقد أدت حوافز الشركات– في العادة– إلى خلق وزيادة قوة الأسواق وليس فقط منتجات أفضل. واستخدمت تلك القوة في استغلال المستهلكين والعمال والنظام السياسي بطرق تمخض عنها نمو أبطأ حتى في ظل اقتصاد مبتكر. والأسواء، أنه لم يستفد من ذلك النمو سوى شريحة محدودة في المجتمع.

الأهم– كذلك– أن قوة وهيمنة السوق انعكست في قوة سياسية؛ لا يمكن تحقيق ديموقراطية حقيقية في ظل التركز الشديد في قوة السوق والثروة التي تسود حالياً في الولايات المتحدة. ولكن هناك تبعات مجتمعية أكبر: الوجه الآخر للقوة هو افتقاد النفوذ. هناك الكثيرون من الأمريكيين الذين يفقدون القوة في مواجهة شركات التأمين الصحي، أو الشبكة العنكبوتية، وشركات الطيران والاتصالات والبنوك. وللاستياء المتزايد تبعات على الأفراد وعلى السياسة، وعلى كل جوانب المجتمع. ويقترح ستيجلتز عدة طرق لكبح جماح هيمنة السوق، وجعلها أكثر تنافسية بالفعل؛ ويؤكد على أن الغرض ليس بلوغ الكمال وإنما تطويق تطرف الرأسمالية الأمريكية.

إلى جانب توصيف التغيرات التي شهدها الاقتصاد والمجتمع الأمريكي خلال العقود الأربعة الماضية (ضعف النمو وزيادة الانقسام) يركز ستيجلتز على ضرورة فهم **قوة الأفكار والمصالح** التي سيطرت على البلاد، وأسباب الهجوم على المؤسسات والأطر القانونية والتنظيمية والديموقراطية التي قدمت الكثير للتقدم، ودوافع تحمل الكثيرين لمثل هذه التفاوتات واللامساواة في مجتمع ديموقراطي. هناك بالطبع البعض على القمة– الذين يحوزون ثروة ونفوذاً سياسياً لا يتناسب مع عددهم– من الطماعين وقصار النظر يحاولون باستمرار إقناع شريحة عريضة من الناس بأن البلاد ستكون أفضل بدون ضرائب على الثروة (والميراث) حتى لو أدى ذلك إلى حكم الأثرياء. لقد حلت الأيديولوجيا محل العلم والمنطق؛ وأصبحت أداة في ترسيخ الاستغلال الرأسمالي. ويضيف إلى ذلك أن النخبة دعمت الهجوم على المؤسسات التي كانت وراء التقدم الاقتصادي والديموقراطية. لقد وعدت بأن تخفيض الضرائب على الأغنياء، والعولمة، وتحرير أسواق المال سوف تؤدى إلى نمو اقتصادي أسرع واستقرار أكبر مما سيكون في مصلحة الجميع. "كان الفرق بين الوعود والواقع صارخاً".

- **التطلع نحو حل بديل:** يؤكد ستيجلتز أن التفكير في إصلاح النظام الاقتصادي في أمريكا يستوجب استبعاد التصور بأن أمريكا كسبت الحرب الباردة يعنى كذلك انتصار (فوز) الاقتصاد الأمريكي. "لا يعود الأمر إلى تفوق رأسمالية السوق الحر، بقدر ما هو فشل الشيوعية". بالنسبة للملايين في الدول

النامية والاقتصادات البازغة، تقدم الصين– بتجربتها فيما تطلق عليه اشتراكية اقتصاد السوق بخصائص صينية"– رؤية ديناميكية بديلة للرؤية الأمريكية التي عانت ضربة عنيفة مع أزمة 2008، وضربة أشد مع صعود ترامب. هناك إدراك عالمي أن نمط الرأسمالية الأمريكية يفيد الفئات الأعلى ويترك أعداداً كبيرة بدون رعاية صحية كافية، ولم يساعد القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية. سيجد المؤمنون بالديموقراطية أن ذلك مثير للارتباك. هناك حرب أفكار حول النظم الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية البديلة. "علينا أن نقلق من حقيقة أن جانباً كبيراً من العالم يتحول بعيداً عن مناقب نظامنا"– كما يقول ستيجلتز. ويؤكد أن هناك قائمة باختيارات متعددة يمكن النظر فيها، مدركين أن أشكالاً بديلة من اقتصاد السوق تكتسب نقاط قوة يمكن التعلم منها. ولأن ستيجلتز يشير إلى تجربة السويد مثلاً، وغيرها من الديموقراطيات التي تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً ومستوى حياة أفضل لغالبية مواطنيها، فهو يقترب كثيراً من دعوة بيكيتى إلى دعم نظام الاشتراكية الديموقراطية؛ كما أشرنا من قبل.

يظهر ذلك بوضوح عندما نفحص ما يحدده ستيجلتز من مكونات نظام بديل، ويؤكد في مقدمة الأشياء على أهمية العمل الجماعي[19]. ففي مجال الاقتصاد يتطلب الأمر "ضبط وتنظيم الأسواق، والقيام بعمل ما لا تستطيع السوق عمله". علينا أن نتجاوز الشعارات بأن السوق تنظم نفسها، تملك الكفاءة، وعوامل الاستقرار والإنصاف، وأن الدولة– على النقيض لا تتمتع بالكفاءة. بعبارة واحدة "علينا أن ننقذ الرأسمالية من نفسها" ..... علينا أن نصيغ عقداً اجتماعياً جديداً يمكن كل فرد في بلدنا الغنى أن يتمتع بحياة كريمة، حياة الطبقة المتوسطة".

تستند فكرة ستيجلتز إلى أن الولايات المتحدة قد فقدت صدارتها في مجال النمو وتخلفت عن المنافسين العالميين. ستيجلتز جانبه الصواب، كما تقول الفاينانشيل تايمز. الدول التي تسبق أمريكا في متوسط دخل الفرد هي دول صغيرة ومنتجة للنفط مثل قطر والنرويج أو مراكز مالية بحرية مثل ايرلندا ولوكسومبرج. من بين الدول الغنية الكبيرة ستبقى الولايات المتحدة في صدارة التقدم التكنولوجي، وحققت أداءً جيداً بعد الأزمة المالية العالمية في 2008. لقد تباطأ النمو في أمريكا، ولكن ذلك حدث في دول عبر الأطلنطي. لم تحقق الاقتصادات الأوروبية نتائج أفضل حتى مع تنظيم وضبط الأسواق وتدخل أكبر للدولة، وتقييد أشد للاحتكارات[20].

[19] وتفعيل القوة التفاوضية للعمال.

[20] Gavin Jackson, Review, FT, 22 April 2019

ورغم أن الفاينانشيال تايمز تختلف مع رأى ستيجلتز حول النمو، ترى أنه أكثر صواباً في موقفه من اللامساواة. قد ينظر كثيرون في أوربا بحسد إلى ثراء أمريكا وديناميكيتها، ولكن قليلين من يفضلون نموذجها الاجتماعي واللامساواة السائدة فيها. بصفة عامة، أمريكا أغنى من فرنسا، على سبيل المثال، ولكن المواطن الفرنسي يتمتع بمستوى معيشة أفضل من نظيره في أمريكا. تستطيع الولايات المتحدة– بل عليها– أن تفعل أفضل من ذلك لمواطنيها الفقراء، وأن تدَخُّل الدولة يمكن أن يدعم معظم الأمريكيين، ولكن هذا وحده لن يعيد " العصر الذهبي للرأسمالية ".

من أين تأتى اللامساواة، إذا كانت المساواة في الفرص– كما يقول ستيجلتز– تمثل قيمة عليا مشتركة للأمريكيين؟ لأن المقتدرين والأثرياء– في رأيه– هم من يحددون القواعد لمصلحتهم، والدولة هي أداتهم. يقول جوردون[21] أنه إذا كان ستيجلتز محقاً فإن الحل سيصبح واضحاً: هل سنحتاج إلى تحجيم قوة الحكومة طالما أنها تحت سطوة الأغنياء؟ إن القوى التي تمكن الحكومة من تحسين الأحوال الاجتماعية يتم استخدامها من جانب بعض الفئات في المجتمع لتحقيق مصالحها. يطلق على ذلك "فشل الحكومة" في مقابل "فشل السوق". المشكلة في تلك المقابلة أن مؤيدي وأنصار أساسيات وقواعد السوق يعتقدون في قدرتها على العمل بدون تدخل الدولة؛ وكما يشير ستيجلتز "فإن دراسة الاقتصاد علمتني أن أيديولوجية المحافظين خاطئة، وأن قناعتهم العقائدية الراسخة بأن قوة السوق قادرة على إدارة الاقتصاد، لا تستند إلى أسس لا في النظرية ولا في التطبيق". يتساءل جوردون عن سبب اقتناع ستيجلتز بالحاجة إلى يد قوية للحكومة في الاقتصاد. يرجع ذلك إلى معارضته للنموذج النيوكلاسيكى لعدم صلابته– حيث تؤدى تغيرات بسيطة في الفروض إلى نتائج ضخمة. إن جانباً كبيراً من انتقاده لقوة السوق في ظل الاحتكار تستند إلى فرضية المنافسة الكاملة لهذا النموذج. فالأسعار التي يفرضها المنتجون لا تعكس تلك التي يجب أن تسود طبقاً لهذا النموذج، وهو ما يمثل استغلالاً. جوردون يعتبر انتقادات ستيجلتز للسوق هي بمثابة انتقاد "للرأسمالية السياسية".

إن معظم الناقدين لكتاب ستجلتز ينطلقون من مطالبته بدور قوى للدولة. فكما يقول Rij[22] "يقدم كتاب ستيجلتز مانيفستو– وصفة– حديثة لأجندة الاشتراكية التقدمية[23] تدعو إلى دولة قوية– ومن ثم حرية فردية أقل– لحل مشاكل البلاد وتقترح الأجندة ضرائب أعلى على الأثرياء وأصحاب الأعمال، وزيادة الإنفاق العام،

[21] David Gordon, Review of People, Power ...., Quarterly Journal of Austrian Economics , 22-1-2020 .

[22] Rig, This book seriously misrepresents economic history, Amazon . com /gp/customer – review .

[23] لاحظ أن عنوان الكتاب يشير إلى رأسمالية تقدمية.

وسيطرة الحكومة على الأسواق، ... الخ. ولكن Ryan Boissonneault يرى أن "الحكومة ستكون فاسدة عندما تضع سياسات تفيد القلة من الأفراد الأثرياء على حساب الغالبية، على الحكومة أن تعمل من أجل الصالح العام؛ وليس لمصالح أصحاب الأعمال"[24].

مالم ينجح فيه ستيجلتز هو– من وجهة نظر Rig– بيان كيفية عمل هذه الوصفة. فسياسات الاشتراكية التقدمية ليست جديدة؛ فقد جربتها الولايات المتحدة عبر القرن الماضي!! في خمس مناسبات سابقة: 1913–1920، 1929–1940، 1965–1981، 1988–95، 2004 –2015. مما يؤسف له أن تلك السنوات كانت هي الأسوأ في تاريخ الاقتصاد الأمريكي. لم تكن هناك زيادة في قيمة متوسط أجر العامل خلال 52 عاماً. ومنذ 1900 كان التقدم الاقتصادي الذي تحقق لأن واضعي السياسات تجنبوا مثل توصيات ستيجلتز. " لم تفشل توصيات ستيجلتز في أمريكا وحدها، ولكن أينما وكلما جرى تطبيقها". ورغم أن نوعاً أو آخر من الاشتراكية التقدمية قد تم اتباعه في أنحاء كثيرة من العالم، فقد كانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي رفضها وتبنى الحرية الفردية الاقتصادية في معظم تاريخه. "ولهذا يتمتع الأمريكيون بمستوى معيشة أعلى من 99% في باقي العالم".

مثل غيره ممن يسمون الاقتصاديون التقدميون ينشغل ستيجلتز بمسألة العدالة أو المساواة؛ على غرار توماس بيكيتى. هؤلاء يعتقدون– كما يشير Rig– "أن أمريكا ستكون أفضل عندما تتساوى الدخول، حتى لو أدى ذلك إلى انهيار الاقتصاد"، ويزعم– استناداً إلى بعض الدراسات– وجود اللامساواة سواء كانت الدولة فقيرة أو غنية. الفرق هو أن الفقراء في دولة غنية أفضل من نظرائهم في الدولة الفقيرة. "ولهذا يرغب كثيرون في الدول الفقيرة في الذهاب إلى أمريكا"[25].

لا يتفق البعض مع وجهة نظر ستيجلتز في المقارنة مع الدول الأوروبية. فكما يبين David Lindsay[26] عانت الدول الأوربية كثيراً منذ الأزمة المالية العالمية في 2008. كان النمو الاقتصادي في هذه الدول أقل منه في أمريكا. وعلى الرغم من مشاكل أمريكا فلازالت في مقدمة العالم في الابتكار ولم يكن في مكنة أوروبا إنشاء شركات تنافس أمازون وآبل، وجوجل. وليس هناك ضمان أن تحقق الاشتراكية الديموقراطية نمواً أسرع، ولكنها قد تجعل الولايات المتحدة مجتمعاً أكثر مساواة.

[24] Ryan Boissonneault,Obcit

[25] Rig, Ibid

[26] DL, Stieglitz argues that we need to become more like Sweden, Amazon. com.

يؤكد الكتابان وغيرهما زيادة حدة اللامساواة وسوء توزيع الدخل والثروة وما لها من انعكاسات فكرية وأيديولوجية وسياسية في الدول المتقدمة، وهو الاتجاه الذى يتناقض مع الاعتقاد النظري – منذ كتابات كوزنتس– بأن توزيع الدخل يميل نحو التحسن وتقل التفاوتات مع التقدم الاقتصادي والتكنولوجي[27]. ولا شك أن الدول النامية تعاني كذلك من اختلال نمط توزيع الدخل، إلى درجة قد تعوق النمو الاقتصادي أصلاً، ولكن ذلك مصحوب بمشكلة أخطر تتمثل في "الفقر"، وانخفاض مستوى معيشة الغالبية. يتطلب ذلك العمل على عدة جبهات متوازية.

[27] يستعرض كتابنا باستفاضة علاقة النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مراحل التنمية المختلفة. انظر عثمان، "التنمية العادلة، النمو الاقتصادي–توزيع الدخل– مشكلة الفقر"، روابط للنشر، ٢٠١٦